عليها، لانه لا مصلحة له في ذلك، ولانه يحافظ على علاقات التبعية، ويتغذى من التخلف واللاتكافؤ بين المركز والاطراف. من هذا التقسيم العالمي للعمل لمصلحة المركز الرأسمالي، من التعدين المفرط، من ثنائية التشكيل الاقتصادي بين القطاع التقليدي للريف والقطاع المديني الحديث، من التهميش والعزل الاجتماعي تظهر ظاهرة الما قبل البروليتاري وهو إطار يتوسط أنماط متباينة من المعيشة بين الطبقات والطوائف، بين التضامن الطبقي وغير الطبقي، بين البروليتاريا والبرجوازية الصغيرة المفقرة، بين الاقتصاد الطبيعي والسوقي الصغير والسوق الرأسمالي، بين التقليد والحداثة وبين الانحطاط والانبعاث الاجتماعي.

ما هي أجزاء هذا الوسط «الما قبل بروليتاري»؟ إنها تضم شباباً متعلمين من الأرياف، يقتلعون من جذورهم ولا يغرسون من جديد، لا يملكون أرضاً ويعيشون حياة بغير استقرار، وتضم الاجراء الذين يصلون حديثاً إلى مدن «التنك» ليعيشوا من خلال شبكات القرابة والعلاقات العائلية، بينهم الخارجون عن القانون، وزمر العصابات، والمراهقون، والأطفال المشردون الذين يعملون في أعمال هامشية وثانوية...

مداخلة ايمري مارتون أثارت أسئلة: – هل «الما قبل البروليتاريا» مرتبة اجتماعية؟ هل هي شكل لتمرحل تاريخي للفئات الاجتماعية في البلدان التابعة وهل الما قبل بروليتاريا من نتعارف على تسميتهم بالبروليتاريا الرثة؟ لم يجزم مارتون بوضوح، لكن الانطباع الذي تولد هو أنه يقصد عملية ووسطاً اجتماعياً أوسع من البروليتاريا الرثة. انه يتناول آليات توسيع الفئات التي لا مكان ولا دوراً انتاجياً لها، إنها آلية توليد الرثاثة على نطاق واسع في مدن العالم الثالث حيث لا تحكم هذه الأوساط روابط طبقية ولا يشعرون بالانتماء إلى طبقة اجتماعية محددة.

وقد كان لمداخلة مارتون قيمتها؛ إذ حفزت على مساهمات وسجالات تنظيرية، واخرى ذات طابع ملموس فيما يخص مدن المشرق العربي.

ضمن أعمال المحور الثالث الذي يتعلق بالخصائص الراهنة للطبقة العاملة في البلدان العربية، قدم عدد من البحوث المثيرة للجدل والمتضاربة الاتجاهات. فبحث سليم نصر موضوع الطبقة العاملة في الصناعات التحويلية في المشرق العربي ١٩٥٠ – ١٩٨٠، فتناول تطور خصائص عمال الصناعة التحويلية في العراق وسوريا ولبنان والاردن وفلسطين، من الزوايا التالية: – النمو العددي، الخصائص الديموغرافية، مستوى التاهيل والتعليم، والتشتت والتمركز، والاجور ومستويات المعيشة. وتشكل دراسته «مجازفة» علمية في ظل تخلف ونقص المعطيات والاحصاءات الرسمية. ولذلك قوبلت استخلاصاتها بتحفظات من بعض المشاركين. لدراسة سليم نصر تظهر تدني الوزن النسبي لعمال الصناعة التحويلية بالمقارنة مع القوى العاملة والسكان، برغم نموهم العددي السريع، نسبياً، بين مطلع الخمسينات ومنتصف السبعينات. وتظهر أيضاً، من زاوية الخصائص الديموغرافية، فتوة العمال الصناعيين وتدني نسبة مساهمة المرأة. ويلاحظ أن عشرات الالاف يغادرون العمل الصناعي بين سن ٢٥ و ٣٠ سنة. وفيما يخص بنية العاملات الصناعيات يلحظ ما يسميه «مقاومة اجتماعية» لعملهن من زاوية مؤشر التاهيل والتعليم. ويظهر سليم نصر ارتفاع مستوى الأمية بين العاملين الصناعيين، أن ٤٠ – ٥٠ بـ المئة منهم تلقوا تعليماً لبضع سنوات، وإن الذين أنهوا المرحلة الابتدائية هم اقلية تتراوح بين خمس العاملين في الصناعة وربعهم. ويلاحظ أن غير المؤهلين منهم يقاربون ٧٠ بالمئة، فيما بين الربع والثلث من العمال مؤهلين تماماً. أما التقنيون فهم بين ٢ بالمئة و ٣ بالمئة من إجمالي عمال الصناعة التحويلية. أيضاً المهندسون بين ٠,٦ بالمئة و ١,٥ بالمئة. وإن ثمة تغييراً إيجابياً أيضاً في حجم العمال المؤهلين خلال ١٩٧٠ و ١٩٧٧. وأظهر أيضاً استمرار اتجاهي التمركز والتشتت. فمن زاوية التمركز جغرافياً، لاحظ وجود ثلاثة اتجاهات أولها وجود اتجاه أحادي القطب يتمثل في التركيز الشديد في العاصمة وضواحيها، كما هو في الأردن حيث ٨٦٠ بالمئة من عمال الصناعة يتمثل في التركيز الشديد في العاصمة وضواحيها؛ وثانيها اتجاه ثنائي القطب كما في سوريا، حيث ٣٧ بالمئة من العمال الصناعيين في دمشق ومنطقتها مقابل ٢٧ بالمئة منهم في حلب ومنطقتها، وثالثهما وجود قطب أساسي، وآخر ثانوي كما في العراق ولبنان حيث ٦ بالمئة في العواصم ومحيطها ونسبة حوالي ١٠ بالمئة في مركز القطب الثانوي. ولاحظ أن هيمنة العواصم تتراجع من جراء التصنيع الصناعي وسياسات الموازنة الاقليمية.